الأمم المتحدة S/PV.7075

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٧٥**

الاثنين، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد أوياثارابال
	أستراليا	السيدة كنغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد ليو جياي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1360370 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد طارق متري والسيد أوجين – ريشار غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة للسيد متري.

السيد متري (تكلم بالفرنسية): لا تزال الحالة الأمنية في ليبيا هشة. وقد تزايدت حدة القلق والسخط بين السكان المدنيين بشكل كبير. وفي الأسابيع الأخيرة، أتاحت المظاهرات الحاشدة في طرابلس وبنغازي ودرنة فرصة للسكان للتعبير بصوت عال ووضوح عن حالة الإحباط التي تعتريهم بشأن العملية السياسية وعدم ثقتهم في الألوية الثورية.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي طرابلس، تزايدت حدة الغضب العام ضد الألوية الثورية والمجموعات المسلحة الأخرى بفعل الاشتباكات المتكررة فيما بينها. فسرعان ما تصاعد اشتباك بسيط إلى قتال عنيف امتد إلى أرجاء العاصمة. واستجابة لنداءات، بعضها من المجلس المحلي لطرابلس، لتنظيم مظاهرات حاشدة للمطالبة بانسحاب المجموعات المسلحة من العاصمة، خرج المتظاهرون إلى الشوارع بعد صلاة الجمعة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث اتجهوا إلى المجمعات في حي غرغور الذي تسيطر عليه الألوية الثورية من مصراتة.

والمفجع أن ٤٦ شخصا لقوا حتفهم، وأن ٥١٦ شخصا آخرين أصيبوا بجروح. وأطلقت مجموعات كبيرة من السكان حملة عصيان مدني تطالب بإجلاء جميع التشكيلات المسلحة. وخضوعا لضغط الرأي العام، أعلنت قوات مصراتة منذ ذلك الحين انسحابها من المدينة. وقد أخلى أيضا عدد آخر من الألوية الأماكن التي كانت تحتلها سابقا.

كما كانت هناك موجة احتجاجات في بنغازي تطالب بطرد الكتائب المسلحة وإعادة تشكيل الشرطة والجيش. ويأتي هذا الغضب العام على خلفية مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن خلال الأسابيع القليلة الماضية، مع عمليات الاغتيال والاختطاف لمسؤولين أمنيين ومسؤولين في الدولة في بنغازي ودرنة على السواء. وقد عيّنت السلطات قائدا عسكريا لبنغازي مكلفا بمهمة إعادة الاستقرار إلى المدينة والمناطق المحيطة بها، وأعقبت ذلك عملية واسعة النطاق لنشر وحدات من الجيش الليبي. وعلى الرغم من تلك التدابير، لا تزال هناك مشاكل خطيرة يتعين التغلب عليها. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نجا قائد عسكري في بنغازي من محاولة اغتيال، واعتبرت أنها استمرار للاستهداف المتواصل لرموز سلطة الدولة. واندلع قتال عنيف في بنغازي بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين وحدات القوات الخاصة وكتائب أنصار الشريعة. وبلغت الحصيلة الرسمية تسعة قتلى، بالإضافة إلى عدد غير معروف من ضحايا أنصار الشريعة. وبينما هناك هدنة تم التفاوض بشأنها،

غير أنها تظل هدنة هشة نظرا للتقارير اللاحقة عن عمليات القتل التي تستهدف أفرادا من القوات الخاصة.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لنشرها بسرعة وحدات من الجيش في طرابلس منعا لحدوث فراغ أمني، ما فتئ الضعف الذي تتصف به قدرة المؤسسات العسكرية والسياسية للدولة يمثل مشكلة خطيرة. كما لا تزال هناك شكوك تتعلق بمدى شمولية أو استدامة التحركات الأخيرة. والأحداث التي وقعت في الشهر الماضي أبرزت مرة أخرى الحاجة إلى إجراء حوار مع الجماعات المسلحة الرئيسية. ونعتقد في الوقت الراهن أنه من الضروري لجميع الأطراف الدخول في الحوار، وخلق التوازن الصحيح للحوافز، بغية تنشيط عملية شاملة لإعادة اندماج الجماعات المسلحة ونزع سلاحها في نهاية المطاف، والتحرك من ثم صوب حصر استخدام القوة المسلحة بالدولة.

وفي سياق حالة انعدام الأمن التي سادت لعدة أشهر، طالبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتعزيز حماية مبانيها، وهو تدبير عادي للبعثات الدبلوماسية والهيئات الدولية والإقليمية في ليبيا وفي غيرها. ومطلب الأمين العام بإنشاء وحدة حراسة يمكن إرسالها إلى طرابلس، واستجابة المجلس لهذا المطلب، قد أسيء فهمهما بشكل فادح من جانب جماعات في ليبيا، وذهب البعض منها إلى الظن أن الترتيب المقترح مقدمة لتدخل دولي. فأصدرت الحكومة الليبية وبعثة الأمم المتحدة توضيحات، واضطرتا إلى جلاء هذا الأمر. وسوف يتعين علينا ألاّ ندخر أي جهد لتبديد التفسيرات والشكوك الخاطئة، مهما بدت غير مبررة، وللتأكيد مجددا على دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي تلتزم بالاحترام الكامل لسيادة البلد الوطنية.

ولا تزال حالة المحتجزين المتعلقة بالصراع والبالغ عددهم ٨ ٠٠٠ شخص مصدرا للقلق. فالغالبية منهم ما زالوا محتجزين لدى كتائب مسلحة، بانتظار العملية القضائية. إن طول مدة الاحتجاز والاستجواب في غياب رقابة الدولة أو إشرافها يهيئ بيئة تفضي إلى التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وقد وجدت بعثة الأمم المتحدة أدلة دامغة على التعذيب، مع تسجيل ٢٧ حالة وفاة في صفوف المحتجزين منذ نهاية الصراع، منها ١١ حالة وفاة حدثت هذا العام. وتقريرنا عن التعذيب، ”التعذيب والوفيات أثناء الاحتجاز في ليبيا“، الذي أصدرته بعثة الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، في تشرين الأول/أكتوبر، حظي باهتمام ملحوظ في ليبيا، وقد رحبت الحكومة بتوصياته. ونشعر بالارتياح للتحسن الذي طرأ على مرافق الاحتجاز التي تم وضعها تحت إشراف الضباط المدربين حديثا التابعين لضباط الشرطة القضائية. وفي هذا الصدد، سوف تواصل بعثة الأمم المتحدة أعمال الرصد وبذل الجهود الرامية إلى مساعدة الشرطة القضائية في تطوير قدراتها على إدارة جميع مراكز الاحتجاز، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويسرني إبلاغكم بأن قانونا جديدا بشأن العدالة الانتقالية قد أصدره المؤتمر الوطني العام في الأسبوع الماضي. فهو يتضمن أحكاما تتعلق بالبحث عن الحقيقة وجبر الضرر للضحايا، ويتطلب الإفراج عن المحتجزين أو تسليمهم إلى السلطة القضائية في غضون ٩٠ يوما من صدوره. وقدمت بعثة الأمم المتحدة تعليقات مستفيضة، استنادا إلى أفضل الممارسات، وتمت مراعاة البعض منها على النحو الواجب. وفي سياق متصل، أرحب بالإفراج مؤخرا عن أربعة من كبار زعماء قبيلة ورفلة، الذين كانوا محتجزين لأكثر من سنة في مدينة الزاوية دون تهمة أو محاكمة. وستسهم مبادرات مماثلة دون شك في عملية إرساء سيادة القانون، وتحقيق المصالحة الوطنية.

ومنذ تقديمي إحاطة إعلامية إلى المجلس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن السيطرة على منظومات قذائف أرض جو المحمولة ومواد اليورانيوم الانشطارية، المعروفة باسم

الكعكة الصفراء، تلقت بعثة الأمم المتحدة معلومات أولية، ولكنها طلبت إلى السلطات الليبية مشاركتها المزيد من الوثائق المتعلقة بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة التي تخضع لسيطرتها. بالإضافة إلى ذلك، تأمل البعثة في أن ترى مزيدا من التعاون مع الشركاء الدوليين في المسائل المتعلقة بانتشار الأسلحة. وبالنسبة إلى الكعكة الصفراء، تلقينا معلومات تفيد بأن ٦ ٤٠٠ برميل مخزنة في مرفق عسكري سابق غير عامل قرب سبها، في الجنوب.

وتخضع لسيطرة أحد كتائب كتيبة الجيش الليبي.

وبدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، سيقوم فريق تفتيش تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة هذا الشهر للتحقق من المخزونات وشروط التخزين الحالية. وإضافة إلى التحقق من تدمير ما يقرب من تسعة أطنان مترية من غاز الخردل في نيسان/أبريل وآيار/مايو ٢٠١٣، من المتوقع أن يقوم فريق تفتيش تابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بزيارة في وقت لاحق من هذا الشهر لمراقبة عملية تدمير الأسلحة الكيميائية والتحقق منها، تمشيا مع التزامات ليبيا بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وشكّل رئيس الوزراء لجنة مشتركة بين الوزارات أنيط بها وضع استراتيجية وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة، وستتعاون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشكل وثيق في ذلك الصدد.

ولا يزال إحراز التقدم مطردا نحو انتخاب لجنة صياغة الدستور المكونة من ٦٠ عضوا، مع إغلاق باب الترشيحات في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مع ما مجموعه ٧٠٠ مرشح من المرشحين المسجلين، بمن فيهم ٧٤ إمرأة من النساء اللاتي سيتنافسن على ستة مقاعد مخصصة للنساء. وعملية التدقيق مع حق الطعن هي الآن طور الإنجاز. ونشرت قوائم المرشحين الأولية في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وضعت شبكة النساء الوطنية خطة عمل مشتركة، وأنشئت الشبكة حديثا لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في العملية السياسية، لا سيما في الانتخابات المقبلة.

وبالرغم من بدأ المرحلة الأولى من عملية تسجيل الناخبين في الأول من كانون الأول/ديسمبر، لا تزال المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تتوخى الحذر في إلزام نفسها بموعد محدد للاقتراع. وجاء ذلك جزئيا نتيجة مقاطعة المجموعات الأمازيغية للترشيحات. وبالرغم من أن ٦ مقاعد كانت مخصصة لجماعات الأقليات الثقافية والعرقية، لا يزال الخلاف بشأن الضمانات الدستورية لحقوق الأقليات ينتظر حلا وسطا مقبولا.

ونظرا لاستمرار غياب اتفاق سياسي بشأن مدة ولاية المؤتمر الوطني العام، عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعا تشاوريا حضره ٤٠ زعيما من زعماء القوى السياسية الرئيسية، والنساء وشخصيات مستقلة أخرى، لاستكشاف الخيارات لإدارة المرحلة الانتقالية الديمقراطية. وكما هو الحال مع الاجتماع التشاوري الأول الذي عقدته الشهر الماضي، اتسمت المناقشات بالصراحة الواضحة، كما جسدت رغبة مشتركة فيما بين جميع المشاركين في التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما يرتكز على الالتزام بالعملية الديمقراطية وإدراك ضرورة منع حدوث فراغ سياسي أيا كان الثمن.

وأكدت، في إحاطاتي الإعلامية السابقة المقدمة إلى المجلس، على الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به حوار وطني شامل للجميع في التخفيف من حدة الاستقطاب السياسي المفرط وإعدادا رؤية مشتركة للمستقبل – في المستقبل القريب وعلى المدى الطويل على السواء. وقد أعلن عن عدد من مبادرات الحوار الوطني على مدى الأشهر القليلة الماضية، وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التأكيد على الحاجة إلى عملية واحدة تتمتع بقبول جميع الأطراف.

(تكلم بالفرنسية)

وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الإسهام في التحضيرات للحوار الوطني من خلال تقديم المشورة والمساعدة التقنية. وأحرزت تلك الجهود بعض التقدم. وعقدنا في تشرين الثاني/في نوفمبر دورة تدريبية بشأن الحوار والمناقشة بين ممثلي مختلف المجموعات السياسية. وأثلج صدري الاهتمام الذي أبداه المحاورون الليبيون وتقديرهم لدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ذلك الصدد. وتم حثنا على الالتزام الكامل بذلك الجهد، ويمكنني أن أؤكد للمجلس أننا سنلتزم بذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد متري على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

أعطي الكلمة للسيد غاسانا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بموجب الفقرة ٢٤ (ه) من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم إلى المجلس تقريرا عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب ذلك القرار. ويغطي التقرير الفترة من ١٧ أيلول/سبتمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، وهي الفترة التي التقى فيها أعضاء اللجنة في مشاورات غير رسمية.

وتلقت اللجنة، في المشاورات غير الرسمية المعقودة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، معلومات مستكملة من فريق الخبراء المعني بليبيا عن أعماله منذ تقديم التقرير المرحلي للفريق في تموز/يوليه، واجتمعت اللجنة مع المنسق الجديد وخبير الأسلحة للفريق. وأعرب الفريق عن استيائه من الصعوبات التي واجهها في الحصول على استجابات من بعض الدول الأعضاء لطلبات القيام بالزيارات، بالرغم من المساعدة المقدمة من اللجنة، التي وجهت رسائل متابعة إلى ست دول أعضاء في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بسفر الفريق، قدم الفريق تقارير عن زيارات إلى خمس دول أعضاء، بما في ذلك ثلاث رحلات إلى ليبيا، وزيارة لمقر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وحضوره مؤتمر المنتدى العربي لاسترداد الأموال.

وفيما يتعلق برصد تنفيذ تدابير الجزاءات، أفاد الفريق أنه كان يرصد ويقدم استفسارات متعلقة بالأفراد المحددين بموجب الحظر المفروض على السفر. وفيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة، لا يزال الفريق يشعر بالقلق مع استمرار التقارير عن انتهاكات لحظر الأسلحة من ليبيا وإليها على حد سواء. وفيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة المبلغ عنها إلى ليبيا، قال الفريق إنه ركز على النحو الواجب على جهود ليبيا لإنشاء نظم مشتريات تتسم بالفعالية والكفاءة. وبالإشارة إلى تجميد الأصول، سلط الفريق الضوء على شواغله واستفساراته الجارية بشأن قدرة عدد كبير من الدول الأعضاء على تنفيذ تدابير الأمم المتحدة لتجميد الأصول والامتثال لها.

كذلك، خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقشت اللجنة المسائل المعلقة، وعملية شراء الأسلحة الليبية ومسألة تتعلق بمرفق تخزين في سبها، بليبيا، حيث أفادت التقارير أنه يجري تخزين عدد كبير من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد وخام اليورانيوم (الكعكة الصفراء)، من بين أشياء أخرى، وهو ما عقد بشأنه مشاورات غير رسمية في مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدم الفريق معلومات إضافية بشأن تلك المسألة، مسلطا الضوء على أعمال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تأمين المخزونات، وأعرب عن أن الكعكة الصفراء لا تشكل أي خطر أمني كبير بدون معالجة واسعة النطاق، الأمر الذي يتطلب مرافق وطنية. وأخيرا، أبلغت اللجنة بوضع اتفاق الإخطارات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأعربت عن أنه نشرت إخطارات بحق ١٧ شخصا

وكيانين على قائمة اللجنة، في حين افتقرت ثلاثة بنود إلى الحد الأدنى من المحددات المطلوبة لإصدار الإخطارات الخاصة.

وأخيرا، أود تقديم بعض الإحصاءات المحدثة بشأن المسائل التي عالجتها اللجنة منذ تقديمها التقرير الدوري مؤخرا إلى المجلس (انظر S/PV.7031). وفيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة، تلقت اللجنة إخطارين لم يتخذ بشأنهما قرار سلبي.

واستجابت اللجنة أيضا لطلبَي توجيه من الدول الأعضاء، وتلقَّت تقرير تفتيش من إحدى الدول الأعضاء عملا بالفقرة ١٣ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والفقرة ١٥ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) فيما يتعلق بتدابير حظر توريد الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.